EXECUTIVE SECRETARIAT
INTERNATIONAL CONFERENCE ON
THE GREAT LAKES REGION

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

OFFICE OF THE SPECIAL ENVOY OF THE
SECRETARY-GENERAL FOR THE
GREAT LAKES REGION

تقرير الاجتماع الأول
لشبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى
١–٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الخرطوم، السودان

أولاً– مقدمة

1– نظمت أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، الاجتماع الأول لشبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى في الخرطوم بالسودان يومي ١ و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واستضافت الاجتماع وزارةُ العدل السودانية.

2– وأعضاء شبكة التعاون القضائي هم ممثلون لمديري النيابات العامة والعسكرية في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويقومون بدور مسؤولي التنسيق الوطنيين في مجال التعاون القضائي (يشار إليهم أيضاً باسم ''السلطات المركزية'' في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية). وكانت البلدان التالية ممثلة في الاجتماع: أوغندا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، زامبيا، السودان، كينيا. ولم يتمكن ممثلو أنغولا وجمهورية الكونغو ورواندا من الحضور.

3– وشبكة التعاون القضائي أداة لتحقيق التواصل بين الأعضاء، تسمح لهم بممارسة التعاون القضائي الرسمي وغير الرسمي، مثلاً في مجالات تسليم المجرمين، والتحقيقات المشتركة، وتبادل المساعدة القانونية، وتلقي التدريب، ومناقشة أفضل الممارسات، ومعالجة التحديات، وتقديم المقترحات من أجل تحسين التعاون القضائي. وسيكون لدى الشبكة أيضاً موقع شبكي يتيح الاطلاع على التشريعات وبيانات الاتصال بالنظراء في البلدان المجاورة، كما يتضمن أداة لكتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وإحصاءات بشأن الجريمة العابرة للحدود. وتشكل الشبكة في نهاية المطاف وسيلة لتوجيه الرسائل إلى مستويات تقرير السياسات، حيث يمكن إبلاغ وزراء العدل أو رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأعضاء بنتائج الاجتماعات.

ثانياً – هدف الاجتماع

تمثَّل الهدف العام لاجتماع الشبكة فيما يلي:

أ– تقديم تفاصيل عن الأدوات القانونية وجهات التنسيق وغيرها من الجوانب التقنية للشبكة؛

ب– تقديم نبذة عن الإدماج والتنفيذ على الصعيد المحلي للأدوات القانونية الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية) والأدوات القانونية الإقليمية (بروتوكول التعاون القضائي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والقوانين النموذجية ذات الصلة)؛

ج– تحديد التحديات أمام استخدام تلك الأدوات وعمل الشبكة؛

د– التعجيل بإقامة وتفعيل ''السلطات المركزية'' القضائية، التي تعالج طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين؛

هـ- الحصول على تفاصيل بشأن الجريمة العابرة للحدود والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛

و- التدريب على صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بشأن الجريمة العابرة للحدود والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، باستخدام أداة كتابة طلبات المساعدة.

ثالثاً – حفل الافتتاح

4- دعت وزارة العدل السودانية حوالي ٧٠ من ممثلي الجهاز القضائي والشرطة والجيش وغير ذلك من الكيانات القضائية لحضور حفل الافتتاح. وحضرت الحفل أيضاً سفيرة مملكة هولندا كارين بوفين. وتولت وزارة خارجية مملكة هولندا تمويل الاجتماع عبر الصندوق الائتماني لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

5- ورحب بالجميع في الخرطوم السفير محمد عبد الله إدريس، المنسق الوطني للسودان لدى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأشار السفير إلى مؤتمر القمة المعقود في برازافيل بجمهورية الكونغو يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حيث أقر رؤساء الدول والحكومات في المنطقة شبكة التعاون القضائي.

6- ووجه المستشار القانوني للمؤتمر الدولي الدكتور عبدالمجيد عوض عيسى، باسم الأمين التنفيذي للمؤتمر زاكاري موبوري-مويتا، الشكر إلى جمهورية السودان لاستضافتها اجتماع شبكة التعاون القضائي، مما يدل على دعم الدول الأعضاء في المؤتمر للشبكة. وأوضح أن التعاون القانوني هو السبيل الوحيد لإشاعة أجواء الثقة الحقيقية بين الدول الأعضاء، كي يساعد بعضُها بعضاً على منع جميع أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

7- وباسم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت، شددت فاليري سوبر على أن الإفلات من العقاب في المنطقة لا يزال يؤجج دورات العنف وعدم الاستقرار والتشريد، ويهدد السلام المستدام والأمن والازدهار في الأجل الطويل. وأضافت أن بلدان المنطقة بحاجة إلى العمل معاً بشكل فعال لكفالة النجاح في التحقيق في الجرائم العابرة للحدود في المنطقة وملاحقة مرتكبيها.

8- وأكدت كارين كرامر، باسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن من دواعي غبطة المكتب دعم شبكة التعاون القضائي في أهدافها المتمثلة في التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة. وأشارت إلى شبكات مماثلة في مناطق أخرى مثل الشبكة القضائية الأوروبية، وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين، ومنبر التعاون القضائي الجنائي لبلدان الساحل.

9- وشجعت تهاني محمد علي، وزيرة الدولة بوزارة العدل، في كلمتها الافتتاحية الدول الأعضاء في المؤتمر على تبني ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى والبروتوكولات المصاحبة له، مع التركيز بشكل خاص على البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى.

رابعاً – موجز المناقشات

عُقد الاجتماع بموجب ''قاعدة دار تشاتام للسرِّية''. ولهذا السبب يوجز التقرير المناقشات التي جرت دون الخوض في التفاصيل.

10- وعقب حفل الافتتاح، ركز الاجتماع على تفعيل شبكة التعاون القضائي. وناقش أعضاء الشبكة أدوارهم المسجلة في **وثيقة اختصاصات الشبكة**. وكخلفية لهذه الاختصاصات، أُبرز كون الشبكة أُنشئت بعد أن نادت حكومات الدول الأعضاء في المؤتمر بتعزيز التعاون القضائي.

11- وقطعت حكومات الدول الأعضاء في المؤتمر عدة التزامات استناداً إلى ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي وضعه المؤتمر في عام 2006، والبروتوكول الملحق به بشأن التعاون القضائي، فضلاً عن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام 2013. وكان من ضمن الالتزامات تيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي داخل المنطقة. وتمثل التزام ثان في عدم إيواء الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية أو جرائم عدوانية أو الأشخاص المشمولين بنظام جزاءات الأمم المتحدة أو توفير أي نوع من الحماية لهم.

12- وقد أُعيد التأكيد منذ ذلك الحين على الالتزامات خلال مؤتمر قمة الدول الأعضاء في المؤتمر واجتماع وزراء عدلها. وسعياً لتيسير إقامة العدل، نظم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام والمؤتمر عدة اجتماعات بشأن التعاون القضائي، بالتنسيق مع الشركاء، ومنهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أُنشئت الشبكة واتُّفق على اختصاصاتها خلال اجتماعٍ لمديري النيابات العامة والعسكرية أو ممثليهم، نظمه المؤتمر ومكتب المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيروبي بكينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتمع رؤساء دول وحكومات المنطقة في برازافيل بجمهورية الكونغو لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتهم بموجب ميثاق المؤتمر الدولي وإطار السلام والأمن والتعاون. ورحب رؤساء الدول والحكومات، في بيانهم الصادر في نهاية الاجتماع، بإنشاء شبكة التعاون القضائي ووضع اختصاصاتها.

13- وعلاوة على ذلك، ناقش المشاركون **أدوارهم كمسؤولي تنسيق** للشبكة. وسيضطلعون بعدة أدوار منها العمل كمسؤولي تنسيق معنيين بطلبات التعاون القضائي، وإبلا غ الشبكة إذا تغير مسؤول التنسيق أو تغيرت التشريعات ذات الصلة، والمساعدة على استضافة اجتماعات الشبكة بدعم من المؤتمر الدولي والشركاء، وتقديم تقارير إلى الشبكة عن الإحصاءات المتعلقة بالتعاون القضائي، والترويج للشبكة في بلدانهم. وفيما يتعلق بالإحصاءات، وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ***تشاطر نموذج*** لتيسير **جمع البيانات** عن عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وعدد حالات تسليم المجرمين، والبلدان التي تطلب أو يُطلب منها التعاون القضائي، والطلبات غير الرسمية التي ترد قبل الطلب الرسمي بغية التعجيل بالعملية، وغير ذلك من البيانات ذات الصلة.

14- وفيما يتعلق **بالترويج للشبكة**، أُشير إلى أن الدول الأعضاء في المؤتمر أنشأت الشبكة من أجل تعزيز التعاون القضائي فيما بينها. ولذلك فمن الضروري أن يعمل مسؤولو التنسيق على إذكاء الوعي لدى الوزارات والشركاء الوطنيين في بلدانهم لكفالة الحصول على الدعم الفني أو المالي من المنطقة. ثانياً، تم التأكيد على أن المؤتمر الدولي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة سيواصلان دعم الشبكة بإذكاء الوعي عبر المنابر الدولية والإقليمية. وسعياً لزيادة بروز الشبكة، سيدعم المكتب إنشاء موقع شبكي وإصدار رسالة إخبارية يمكن لمسؤولي التنسيق الوطنيين تقديم الإسهامات من خلالهما. ثالثاً، أشير إلى أن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يمثل نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى، يدعم أيضاً شبكة التعاون القضائي. ويُيسر الإطار بذل المنظمة للجهود المتماسكة والمنسقة عبر الحدود بواسطة الركائز الإنساني والإنمائي والمتعلق بالسلام والأمن. وله ركيزة مواضيعية تتعلق بالعدالة ومنع نشوب النزاعات، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، وهي ركيزة تدعم الشبكة.

15- وناقش المشاركون في الاجتماع أيضاً **التشريعات الدولية والإقليمية بشأن التعاون القضائي**. وتتمثل الأداة القانونية الهامة الأولى في البروتوكولات الإقليمية للمؤتمر، التي تشمل البروتوكول المتعلق بالتعاون القضائي وبروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك فثمة تشريعات نموذجية بشأن التعاون القضائي الإقليمي. ثانياً، يجدر التنويه باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي هي صك عالمي يضم ١٨٨ دولة عضواً. ويمكن استخدام المادة ١٨ من تلك الاتفاقية لتكملة الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بشأن التعاون القضائي.

16- ومن ضمن المواضيع الهامة الأخرى المطروحة للمناقشة إنشاء وتعزيز ''**سلطات مركزية**'' وطنية هي السلطات الوطنية المختصة بتلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وغير ذلك من طلبات التعاون القضائي والاستجابة لها ومعالجتها، تمشياً مع الاتفاقية.

17- وعلاوة على ذلك فقد ركز المشاركون على جريمة محددة عابرة للحدود تواجهها منطقة البحيرات الكبرى، وهي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وخلال اجتماع نظمه المؤتمر الدولي ومكتب المبعوث الخاص، في نيروبي بكينيا في تموز/يوليه ٢٠١٧، دعا الخبراء المعنيون بمسألة الموارد الطبيعية المنظمين إلى تشجيع ودعم التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

18- وتمهيداً لذلك، قدم مكتب المبعوث الخاص، بالتشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمحة عامة عن الاستغلال غير القانوني للذهب والمعادن الثلاثة (القصدير والتنتالوم والتنغستن) في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وصلته بعدم الاستقرار في البلد والمنطقة. وبعد ذلك شارك أعضاء الشبكة في دراسة حالة إفرادية عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وخلال تلك الدراسة، قاموا بوصف الجرائم المختلفة، وتقييم أنواع طلبات التعاون القضائي اللازمة، وتحديد الأسس القانونية التي قد تستند إليها تلك الطلبات.

خامساً – الخطوات المقبلة

اتفق أعضاء شبكة التعاون القضائي على خطوات عملية ينبغي النظر فيها بالاقتران مع اختصاصات الشبكة.

توصيات تهدف إلى تعزيز شبكة التعاون القضائي

	التوصية	الموعد النهائي
1	يُرسل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مذكرة شفوية إلى وزراء العدل، مع توجيه نُسخ إلى مسؤولي التنسيق الحاليين، من أجل تعيين مسؤوليْ تنسيق للشبكة، مع تحديد المؤهلات اللازمة ومراعاة المساواة بين الجنسين	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧
2	يرُدُّ الوزراء على المذكرة ويقدمون تفاصيل للاتصال بمسؤولي التنسيق بعد تعيينهما	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
3	يحدِّث مسؤولو التنسيق بياناتهم القطرية بخصوص *''سجل السلطات الوطنية المختصة''*	١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
4	يجمع مسؤولو التنسيق بيانات عن التعاون القضائي، ويعمم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة النموذج المصمم لتيسير ذلك.	يعمم المكتب النموذج في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. جارٍ تقديم

	التوصية	الموعد النهائي
		التقارير إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
5	بعد تعيين مسؤولي التنسيق، يُتخذ قرار بشأن البلد الذي يتولى رئاسة الشبكة	في الاجتماع المقبل للشبكة
6	يُروِّج مسؤولو التنسيق للشبكة لدى السلطات الوطنية في بلدانهم وبين زملائهم	جارٍ تنفيذه
7	يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام من أجل إنشاء موقع شبكي وإصدار رسالة إخبارية	بحلول الاجتماع المقبل للشبكة
8	يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤتمر الدولي، ومكتب المبعوث الخاص، باستضافة الاجتماعات المقبلة التي تركز على جرائم محددة، بمشاركة سلطات أخرى، مثل الوحدات المعنية بالتحقيقات المالية	أيار/مايو ٢٠١٨
9	يقوم جميع مسؤولي التنسيق بالتشاور مع بعض ومع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤتمر الدولي، ومكتب المبعوث الخاص، بشأن التعاون القضائي	جار تنفيذه

سادساً – المرفق

اختصاصات شبكة التعاون القضائي (بالإنكليزية والفرنسية والبرتغالية)